مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الأربعاء 13 ديسمبر 2023

أوراسيا ريفيو: روسيا ومصر.. شراكة سريعة النمو

(إقليمي ودولي . أوراسيا ريفيو)

نشرت مجلة أوراسيا ريفيو تقريرًا للكاتب ماتيجا سيريتش يُسلط الضوء على الشراكة سريعة النمو بين مصر وروسيا.

ويلفت الكاتب في مستهل تقريره إلى أن مصر ورغم إدانتها في البداية للغزو الروسي لأوكرانيا، مثل عديد من الدول العربية والإسلامية الأخرى، إلا أنها لم تفرض عقوبات على موسكو.

ويرجع ذلك لأن القاهرة تعترف بفائدة التعاون في عديد من القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد، مثل الصناعة العسكرية والطاقة والسياحة، وكذلك أيضًا في مجال الدبلوماسية والثقافة. وبالإضافة إلى ذلك، يمثل استيراد الفلزات والمعادن والأدوية الروسية أمرًا مهمًا لمصر.

لذلك، فإن العقوبات ستؤدي إلى نتائج عكسية للشعب المصري. وبعد الإدانة الأولية للغزو الروسي، سرعان ما أصبح موقف مصر تجاه الحرب محايدًا ثم انطلق التعاون بين البلدين.

80 عاما من العلاقات المصرية الروسية

بمناسبة الذكرى الثمانين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد الروسي وجمهورية مصر العربية، التي احتُفل بها هذا العام، نشرت السفارة الروسية في القاهرة رسالة مهمة في أغسطس جاء فيه أن العلاقات المصرية الروسية تحسنت في ظل حكم الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، والآن في ظل حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي، نرى العلاقات بين بلدينا تنمو كل يوم... ومن المتوقع أن تصل إلى آفاق جديدة في السنوات القليلة المقبلة.

تبادل وزير الخارجية المصري سامح شكري ونظيره الروسي سيرجي لافروف التهاني، مسلطين الضوء على عمق العلاقات المصرية الروسية. وأكد الوزيران عزمهما على مواصلة تعزيز الصداقة بين الشعبين المصري والروسي.

واستعرض التقرير تاريخ تطور العلاقات بين البلدين في ظل الحقب التاريخية المختلفة وكيف نمت تلك العلاقة لتصل ذروتها في عهد الرئيسين الحاليين السيسي وبوتين.

ويشير الكاتب إلى أنه وبعد الثورة المصرية في عام 2011 والانقلاب العسكري اللاحق في عام 2013، تعززت العلاقات أكثر إذ أصبح من الواضح أن تجربة مصر مع الديمقراطية قد فشلت.

ويعتقد جمال زهران، أستاذ العلوم السياسية بجامعة قناة السويس والعضو السابق في البرلمان المصري، أن موسكو رحبت بالانقلاب العسكري ضد جماعة الإخوان المسلمين عام 2013. وكان قرار المجلس العسكري في عام 2014 تصنيف الجماعة الإسلامية منظمة إرهابية عاملًا أساسيًا في التقارب بين القاهرة وموسكو.

وعندما انتُخب السيسي رئيسًا في عام 2014، كان فلاديمير بوتين أول رجل دولة أجنبي يهنئه على الفوز.

وتطرق الكاتب إلى المجالات العديدة التي شهدت تعاونًا وتطورًا بين البلدين بعد وصول السيسي إلى السلطة، مثل التعاون في مجال استخدام الطاقة النووية السلمية وإنشاء مفاعل الضبعة بتمويل ورعاية روسية، وكذلك المجال العسكري وشراء أسلحة روسية، كما عكس انضمام مصر لمجموعة البريكس تطور هذا التعاون بين البلدين.

كذلك تُعد مصر أحد المستوردين الرئيسين للقمح الروسي والذي يعد أحد السلع الأساسية التي تعتمد عليها مصر.

السياسة الخارجية

ولفت الكاتب إلى أن الدوائر الحاكمة في مصر ترى أن روسيا حليف رئيس في السياسة الخارجية على الرغم من أن مصر كانت واحدة من أهم شركاء أمريكا في المنطقة على مدى العقود الخمسة الماضية.

ويعتقد المصريون أن العلاقات الاستراتيجية مع روسيا تساعد بلادهم على توازن علاقاتها مع القوى الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، التي انتقدت انتهاكات حقوق الإنسان في مصر.

وعلى النقيض من نظرائه الأميركيين والأوروبيين، فإن بوتين لا يهتم بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية في مصر أو أي مكان آخر. ومن الناحية الواقعية، لا ينطبق هذا أيضاً على الزعماء الغربيين الذين يستخدمون حقوق الإنسان والديمقراطية كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى عندما يناسبهم ذلك.

كان بوتين يبحث دائمًا عن وسيلة لتحسين العلاقات الروسية مع دول المنطقة، بما في ذلك مصر، وهي ليست مجرد دولة من دول العالم الثالث؛ ذلك أن مصر هي أكبر دولة عربية من حيث عدد السكان وثالث أكبر دولة إفريقية من حيث عدد السكان وتحتل موقعًا استراتيجيًا مهمًا في شمال إفريقيا.

وتعد القاهرة أحد مؤسسي المنظمات الدولية التي لا تزال مهمة مثل حركة عدم الانحياز، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة التعاون الإسلامي. ولا تسمح العلاقات القوية مع روسيا لمصر باستعادة صورتها كدولة ذات أهمية دولية فحسب، بل يمكن أن تساعد أيضًا في مواجهة تأثير القوى الإقليمية الأخرى مثل تركيا وإيران.

وقد جعل النفوذ الروسي المتنامي في الشرق الأوسط، من إيران وسوريا إلى تركيا وليبيا ودول الخليج، جعل منها عاملًا مهمًا في المنطقة. وباعتبارها أكبر دولة عربية، يمكن لمصر أن تساعد روسيا على تعزيز مكانتها في العالم العربي.

ميدل إيست بيزنس انتيلجانس: شركة تركية تبني مصنعًا للألياف الاصطناعية بقيمة 500 مليون دولار في مصر

(إقليمي ودولي . ميدل إيست بيزنس انتيلجانس)

اهتم موقع ميدل إيست بيزنس انتيلجانس بخطط شركة تركية لبناء مصنع للألياف الصناعية في المنطقة الاقتصادية بقناة السويس.

وقال الموقع البريطاني إن شركة كيه أس جي التركية للألياف الصناعية بصدد الحصول على قطعة أرض مساحتها 250 ألف متر مربع في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس لبناء مصنع للألياف النسيجية الصناعية.

وتبلغ تكلفة المصنع المخطط تشييده في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس 500 مليون دولار.

وأشار الموقع إلى أن شركة كيه أس جي هي شركة تركية رائد ة في إنتاج الألياف الصناعية مثل البوليستر والبولي بروبيلين.

وسيجري بناء المصنع في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، والشركة في الوقت الحالي هي في طور الحصول على قطعة أرض مساحتها 250 ألف متر مربع لتنفيذ المشروع.

سيكون لدى المصنع طاقة إنتاجية سنوية تبلغ 120.000 طن من خيوط الغزل والألياف الصناعية عند اكتماله.

ومن المتوقع أن يجري تشغيل المصنع بحلول عام 2026 وسيخلق فرص عمل لنحو 2000 مصري، وفقًا للموقع.

وتتطلع مصر إلى جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي في صناعة النسيج وتوسيع القدرة التصنيعية لتقليل الواردات.

وسيساعد المصنع الجديد مصر على تعزيز صناعة النسيج وتلبية الطلب المحلي والتصديري المتزايد على الأقمشة المصنوعة من الألياف الصناعية.

ويمثل إنشاء المصنع استثمارًا تركيًا كبيرًا يعكس تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين.

نيوزويك: مخاوف من إغلاق قناة السويس مع استمرار تهديدات البحر الأحمر

(إقليمي ودولي . نيوزويك)

استعرض تقرير نشرته مجلة نيوزويك التداعيات المحتملة للتصعيد في البحر الأحمر على قناة السويس المصرية والمخاوف من أن يؤدي التصعيد الحالي لإغلاقها.

وقالت المجلة الأمريكية إن ناقلة نفط نرويجية في البحر الأحمر تعرضت لهجمات صاروخية أطلقها = الحوثيون في اليمن - في هجوم قد يكون له تداعيات بعيدة المدى على التجارة الدولية والاقتصاد العالمي.

ويبدو أن الهجوم على الناقلة يوم الثلاثاء يمثل تصعيدًا للجماعة المدعومة من إيران، والتي اعترفت مؤخرًا بمسؤوليتها عن استهداف السفن التجارية الإسرائيلية في المنطقة.

وأشارت المجلة إلى أن الهجوم الأخير على الناقلة سترينداً، التي ترفع العلم النرويجي وليس لها علاقات واضحة بإسرائيل، يشير إلى أن الحوثيين وسعوا حملتهم، وفقًا لوكالة أسوشيتيد برس. فمن خلال إطلاق النار على السفن القريبة من مضيق باب المندب - وهو مدخل للبحر الأحمر وقناة السويس - من المحتمل ان تخنق المجموعة الوصول إلى طرق الشحن العالمية الحاسمة وتزيد من التأثير الدولي للحرب المستعرة حاليًا في الشرق الأوسط.

أصدرت القيادة المركزية للجيش الأمريكي بيانًا يوم الثلاثاء قالت فيه إن صاروخ كروز مضاد للسفن «أطلق من منطقة يسيطر عليها الحوثيون في اليمن أصاب سفينة سترينداً. ولم تكن هناك سفن أمريكية في المنطقة المجاورة وقت الهجوم، لكن يو إس إس ماسون ردت وتقوم حاليًا بتقديم المساعدة».

ونقلت المجلة عن جير بيلسنيس، الرئيس التنفيذي لمشغل سترينداً، قوله إن جميع أفراد الطاقم سالمون وآمنون.

وتتجه السفينة الآن إلى ميناء آمن. وقال بيلسنيس إن الناقلة كانت تحمل شحنة من زيت النخيل من ماليزيا وكانت متجهة إلى قناة السويس في طريقها إلى إيطاليا.

لكن المتحدث العسكري الحوثي يحيى سريع أصدر بيانًا بالفيديو يزعم فيه أن السفينة كانت متجهة إلى إسرائيل. وأضاف أن الحوثيين أطلقوا النار على السفينة التي ترفع العلم النرويجي فقط عندما «رفضت جميع دعوات التحذير».

وشارك حساب إخباري بولندي يُدعى فايسجراد 24 على منصة إكس خريطة تظهر «طريق الشحن المعتاد» الذي سلكته إسرائيل عبر مضيق باب المندب والبحر الأحمر وقناة السويس، على عكس «طريق جديد فرضته اليمن» والذي يُظهر رحلة طويلة حول إفريقيا وتجاوز شواطئها للوصول إلى جنوب أوروبا.

وفي مشاركة الخريطة، علق الحساب على الصورة: «إذا رأينا قتالًا كبيرًا بين الحوثيين والقوات العسكرية الأخرى حول مضيق باب المندب، فمن المرجح أن يتعذر الوصول إلى قناة السويس لأيام أو أسابيع. إنه تهديد خطير للتجارة البحرية الدولية (وبالتالي الاقتصاد العالمي)».

كارنيجي: كيف يدعم الاتحاد الأوروبي الاستبداد في مصر؟

(إقليمي ودولي . كارنيغي)

نشر مركز كارنيجي يوروب تقريرًا للباحثين كريستيان أكراينر وميشيل بيس حول الطريقة التي يدعم بها الاتحاد الأوروبي الاستبداد في مصر. طباعة الصفحة

يلفت الباحثان في مستهل التقرير إلى أن المصريين سيعيدون انتخاب عبد الفتاح السيسي رئيسًا لهم في الفترة من 10 إلى 12 ديسمبر. ولا يمكن توقع أي شيء آخر، لأن قبضة نظامه على المجال السياسي والاقتصادي في مصر أصبحت محكمة، وكانت الفترة التي سبقت الانتخابات، كما هو متوقع، غير حرة وغير نزيهة.

وكان السيسي قائدًا للجيش عندما أطاح بالرئيس محمد مرسي، العضو البارز في جماعة الإخوان المسلمين، في انقلاب عسكري عام 2013.

وانتُخب السيسي رئيسًا بعد عام واحد، واليوم أصبحت مصر أكثر استبدادًا مما كانت عليه في عهد حسني مبارك، الذي أُجبر على التنحي خلال ثورة 2011.

وبالتالي، لم يتبق الكثير من الأمل في تحول مصر إلى الديمقراطية. كما لم يتبق الكثير من تعهدات الاتحاد الأوروبي في مرحلة ما بعد الانتفاضات العربية بإنهاء تعاونه غير المشروط إلى حد كبير مع الحكام المستبدين في العالم العربي.

دعم أوروبي

ويوضح الباحثان أن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء يغضون الطرف مرة أخرى عن افتقار مصر إلى الإصلاحات

السياسية في مقابل التعاون في قضايا مثل الطاقة والهجرة والأمن، بين أمور أخرى. فالاستقرار يأتي قبل دعم الإصلاحات. ونتيجة لهذا فإن الاتحاد الأوروبي يُناقض نفسه ويسخر من هدفه المعلن المتمثل في تعزيز الديمقراطية.

ففي مجال الأمن، على سبيل المثال، لم يتمكن مجلس الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي من الاتفاق على فرض حظر كامل وملزم على الأسلحة بعد الانقلاب العسكري. وبدلًا من ذلك، جاء نحو 55% من واردات مصر من الأسلحة في الفترة من 2015 إلى 2022 من فرنسا وألمانيا وإيطاليا.

كما تعاون الاتحاد الأوروبي وأعضاؤه على نحو وثيق مع القاهرة في مكافحة الإرهاب، دون اتخاذ موقف انتقادي تجاه استخدام النظام لوصف الإرهاب لسجن عشرات الآلاف من المعارضين السلميين أو نهجه العسكري المفرط الذي يشمل القتل خارج نطاق القانون والتعذيب. .

علاوة على ذلك، تأمل بروكسل أن تتمكن القاهرة من لعب دور بناء في تخفيف الصراعات الإقليمية، على سبيل المثال في ليبيا. وفي الوقت الحالي، يُظهر النظام المصري مرة أخرى للعالم الغربي أنه أحد اللاعبين القلائل الذين يمكنهم التوسط بين حماس والحكومة الإسرائيلية.

وفي مجال الطاقة، تتودد بروكسل إلى القاهرة عندما تحاول خفض واردات الغاز من روسيا. وفي يونيو 2022، وقعت مصر وإسرائيل والاتحاد الأوروبي مذكرة تفاهم تقوم بموجبها إسرائيل بتصدير الغاز إلى مصر حيث يجري تسييله ثم شحنه إلى الاتحاد الأوروبي.

وذكرت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين في هذا السياق أن «مصر شريك حاسم في جهودنا للابتعاد عن الوقود الأحفوري الروسي ونحو موردين أكثر موثوقية». وخلال قمة المناخ كوب 27 التي عقدت في نوفمبر 2022 في شرم الشيخ، أنشأ الاتحاد الأوروبي ومصر شراكة استراتيجية بشأن الطاقة المتجددة.

هناك أيضًا قضية المهاجرين. ويشكل الحد من تدفق المهاجرين الشغل الشاغل لصناع السياسات الأوروبيين. وقبل اجتماع المجلس الأوروبي في أواخر أكتوبر 2023، اقترحت فون دير لاين زيادة الدعم للقاهرة في هذا المجال، ملمحة إلى صفقة يمكن مقارنتها إلى حد ما بالاتفاق الذي وقعه الاتحاد الأوروبي مع تونس في يوليو 2023.

وبحسب التقارير، فإن ذلك يعني نحو 9 مليارات يورو (9.7 مليار دولار) في شكل استثمارات وقروض وتخفيف أعباء الديون لدعم الاقتصاد المصري المتعثر في مقابل السيطرة الفعالة على الحدود. وفي السنوات الأخيرة، وقعت بروكسل والقاهرة اتفاقيات بشأن إدارة الهجرة بقيمة 111 مليون يورو (120 مليون دولار)، والتي تشمل، من بين التزامات أخرى، تسليم زوارق دورية وتدريبات مشتركة.

استراتيجية التخويف

وتطرّق الباحثان إلى أن القيادة المصرية تقدم نفسها باعتبارها شريكًا لا غنى عنه في مجالات الطاقة والهجرة والأمن. وهي تدرك تمام الإدراك أنها قادرة على خلق الخوف بين صناع السياسات الأوروبيين وتستخدم هذه القضايا لمصلحتها الخاصة.

وقد حذر السيسي باستمرار من سيناريو سوريا أو ليبيا في مصر إذا فقد الجيش السيطرة، ومن العدد الهائل من المهاجرين الذين قد يحاولون مغادرة الدولة الأكثر اكتظاظًا بالسكان في الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي في حالة عدم الاستقرار. وفي مقابل منع هذا السيناريو، فإنه يتوقع أن يغض الاتحاد الأوروبي الطرف عن الاستبداد الراسخ

والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وقد نجحت استراتيجية القاهرة: فلم يكتف الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء بإعادة تأسيس العلاقات مع مصر بعد فترة قصيرة من التفكير في أعقاب الانقلاب العسكري، ولكن سعوا كذلك إلى تعزيز التعاون معها.

وبالتالي فإن دعم الديمقراطية لا يشكل أولوية في نظر الاتحاد الأوروبي. وهذا يذكرنا بفترة ما قبل عام 2011؛ ومرة أخرى يتبنى الاتحاد الأوروبي نهجًا قصير النظر. ويبدو أن الكتلة لم تتعلم شيء من دروس الماضي.

ومع ذلك، فمن الضروري أن يشرع الاتحاد الأوروبي في رحلة نبذ ما تعلمه قبل أن يتمكن من تعلم كيفية الاستجابة لدعوة الناس إلى الديمقراطية وبالتالي الاستقرار المستدام على نحو أكثر كفاءة.

وبطبيعة الحال، لا أحد يتوقع من الاتحاد الأوروبي أن يحقق تغييرًا ديمقراطيًا من الخارج. ومع ذلك، فإن الجهات الفاعلة المحلية المؤيدة للديمقراطية القليلة المتبقية تأمل ألا يُفاقم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء عملهم على الأقل من خلال دعم النظام.

وترسل ممارسات الاتحاد الأوروبي الحالية رسائل قاتلة: فالنظام المصري مطمئن إلى أنه قادر على الاستمرار في قمعه غير المسبوق، وخلصت الجهات الفاعلة المحلية في مجال الديمقراطية إلى أنها لا تستطيع الثقة في وعود الاتحاد الأوروبي وخطابه القيمي.

وفي المجمل، يدعم الاتحاد الأوروبي السلطوية بدلًا من التحول الديمقراطي في مصر. ويمكن للسيسي أن يدخل فترة ولايته الثالثة باعتباره الحاكم بلا منازع الذي لا داعي للقلق بشأن المشروطية أو النقد فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان.

نيويورك تايمز: فوز مضمون يخلو من الإثارة في الانتخابات الرئاسية في مصر

(اقتصادي . نيويورك تايمز)

اهتمت صحيفة نيويورك تايمز بانتهاء التصويت في الانتخابات الرئاسية مع نتيجة محسومة لصالح الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي.

وتقول الصحيفة إن بطاقة الاقتراع كانت تضم أربعة مرشحين عندما صوت المصريون في الانتخابات الرئاسية التي جرت هذا الأسبوع، ولكن مع استثناء نادر، لم يظهر سوى وجه واحد منهم من اللوحات الإعلانية واللافتات والحافلات وأعمدة الإنارة في جميع أنحاء مصر: وهو وجه الرئيس عبد الفتاح السيسي.

ووفقًا لبيانات حكومية في الانتخابات السابقة، فاز السيسي بنسبة 97% من الأصوات في آخر محاولتين انتخابيتين له، في عامي 2014 و2018. ويُتوقع نتيجة مماثلة هذه المرة أيضًا.

وأشارت الصحيفة إلى مظاهر الاحتفال التي طغت على المشهد والأغاني الوطنية وحتى حديث الصحف المصرية عن

حضور المتزوجين حديثًا بثوب الزفاف إلى لجان الاقتراع.

وقالت الصحيفة إنه وفي بلد لا توجد فيه مساحة تقريبًا للمعارضة، ووسائل إعلام مقيدة ومعارضة ضعيفة، لا يمثل انتصار السيسي مسألة تشويق كبير. وبدا أن الطاقة الرسمية وجهت بالكامل بدلًا من ذلك نحو تعزيز نسبة الإقبال على التصويت، وهو مقياس لشعبية السيسي التي كان من المرجح تؤدي الأزمة الاقتصادية إلى تآكلها، وما ولدته من استياء عميق ويأس.

أموال وتخويف

ووفقًا للصحيفة، يبدو أن جهود الحشد للتصويت تنطوي على بعض التشجيع الواضح.

ونقلت الصحيفة عن أربعة أشخاص في العاصمة القاهرة قولهم إنهم حصلوا على 200 جنيه مصري لكل منهم – أي ما يعادل حوالي 6.67 دولار – بعد التصويت. وقال آخرون كثر إنهم صوتوا فقط لأنهم سمعوا أنه سيجري تغريمهم إذا لم يفعلوا ذلك، أو لأن أصحاب العمل أعطوهم إجازة مع تعليمات صريحة لاستخدامها للإدلاء بأصواتهم.

ولا يبدو أن فكرة اختيار أي من المرشحين الثلاثة الآخرين، وجميعهم مجهولون، تخطر على بال أحد. وقال عدد قليل منهم إنهم أبطلوا أوراق اقتراعهم عن قصد من خلال وضع علامة على المرشحين الأربعة؛ وقال الباقون إنهم صوتوا للسيسي.

وقال ضياء رشوان، رئيس الهيئة العامة للاستعلامات في مصر، في بيان إنه رغم وجود غرامة لعدم التصويت، إلا أنها لم تُطبق على الإطلاق. وقال إن تقديم الأموال أو السلع مقابل الأصوات يعد جريمة جنائية، لكنه رفض مزاعم مثل هذه العروض ووصفها بأنها إشاعات.

وأوضح الناخبون الذين قالوا إنهم تلقوا مدفوعات أنهم بحاجة إلى المال. وقال آخرون، الذين قاطعوا الانتخابات، إنهم تخلوا عن التصويت تماما.

صعوبات اقتصادية

وقالت نادية عسران (63 عاما وهي أرملة ضابط شرطة متقاعد)، التي كانت تتناول القهوة مع شقيقتها في حي شبرا الذي تسكنه الطبقة المتوسطة الدنيا في القاهرة: «كنت أحب السيسي كثيرًا، لكنني الآن سئمت»، مستشهدة بارتفاع الأسعار وصعوبة المعيشة.

واعتبرت أن الطرق والكباري وغيرها من المشاريع الضخمة من أهم إنجازات السيسي الكبيرة. لكنها قالت: «هذا أمر جيد لأبنائنا وأحفادنا. ولكن كيف تساعدني تلك الأشياء الآن؟».

وقالت شقيقتها وهي تشير لإحدى لافتات السيسي:«لماذا نصوت؟ سينجح على أي حال. ولماذا ينفقون الكثير على الدعاية الانتخابية بينما نعاني بشدة من الأسعار؟»، مما يعكس السخرية واسعة النطاق بشأن النتيجة.

ورغم انخفاضه قليلًا في نوفمبر، فقد سجل التضخم السنوي مستويات قياسية بلغت نحو 40 بالمئة هذا العام في الوقت الذي تواجه فيه مصر أزمة اقتصادية تراجعت فيها قيمة العملة واختفاء المواد الأساسية من أرفف البقالة.

وقال الناخبون إن الـ 200 جنيه التي حصلوا عليها مقابل الإدلاء بأصواتهم كانت تبلغ قيمتها حوالي 12.50 دولارًا في عام 2019، عندما منح الاستفتاء الدستوري السيسي الحق في الترشح لولاية ثالثة، ومدد الفترات الرئاسية من أربع إلى ست سنوات.

يقول الاقتصاديون إن الانهيار الاقتصادي في مصر نشأ عن سوء الإدارة، وأبرزها إنفاق السيسي الباذخ على الأسلحة والمشروعات الضخمة مثل المدن الجديدة، وهو فورة أدت إلى تراكم ديون كبيرة على ما كان بالفعل اقتصادًا غير سليم هيكليًا.

وأشارت الصحيفة إلى أن السيسي، الجنرال السابق الذي صعد إلى السلطة في انقلاب عسكري عام 2013، نجح أيضًا في إقناع عديد من المصريين بأنهم بحاجة إلى زعيم قوي مثله لدرء الحرب والفوضى والدمار التي ابتلعت الكثير من دول الجوار في السنوات الأخيرة، بما في ذلك ليبيا والسودان والآن قطاع غزة.

وقالت نادية نجم، 28 عامًا، وهي ربة منزل في شبرا الخيمة، وهي منطقة تسكنها الطبقة العاملة شمال شرق القاهرة، والتي قالت إنها صوتت بفخر لصالح السيسي، مشيرة إلى أنه يضمن الأمن والاستقرار، مضيفة أن الأمر صعب، لكننا على الأقل أفضل حالًا من البلدان الأخرى.

لكن في نظر الآخرين الذين رفضوا التصويت أو قالوا إنهم صوتوا فقط خوفًا من الغرامة، فإنهم يشعرون بالإهانة المتمثلة في عدم معرفة كيف يوفرون ثمن وجبات الأسبوع المقبل، أو كيف يجهزون ابنتهم المقبلة على الزواج أو الديون المستمرة، وكلها أمور تفوق في نظرهم الخوف من عدم الاستقرار.

تأثير الحرب في غزة

ومع ذلك، فقد حولت الحرب في غزة المجاورة تركيز بعض المصريين مرة أخرى إلى تهديدات أخرى مثل الإرهاب، الذي يقول السيسي إنه حاربه بنجاح في شمال سيناء، وما يعتبره عديد من المصريين حملة إسرائيلية لدفع سكان غزة إلى مصر.

وقالت ياسمين فؤاد، 39 عامًا، التي تمتلك محلًا لبيع إكسسوارات الهواتف المحمولة في بنها، إنها خططت في البداية لمقاطعة الانتخابات باعتبارها احتجاجًا هادئًا على السيسي والتضخم الذي تسبب فيه.

وقالت إن الأزمة في غزة غيرت رأيها وقررت المشاركة، موضحة أن اللحظة الحالية تستلزم وقوف الجميع خلف الرئيس.

واشنطن بوست: حرب إسرائيل على غزة تثير مخاوف من نزوح الفلسطينيين إلى مصر

(إقليمي ودولي . واشنطن بوست)

نشرت صحيفة واشنطن بوست تحليلًا للكاتب إيشان ثارور يستعرض المخاوف التي تثيرها الحرب في غزة من

تهجير الفلسطينيين إلى مصر.

يلفت الكاتب في مستهل تحليله إلى أنه لم يعد هناك مكان آمن لسكان غزة يذهبون إليه، فقد نزحوا من الشمال إلى الجنوب ويلاحقهم القصف الإسرائيلي في كل القطاع حتى في الجنوب الذي يفترض أن يذهب إليه النازحون.

وقتلت إسرائيل أكثر من 18 ألف شخص في غزة منذ هجوم حماس غير المسبوق في 7 أكتوبر، وحتى وفقاً للتحليلات الإسرائيلية، فإن المدنيين، ومعظمهم من النساء والأطفال، قد يمثلون نحو ثلثي عدد القتلى الفلسطينيين.

أوضاع مأساوية

واستعرض الكاتب ظروف النازحين الصعبة داخل القطاع وافتقارهم الشديد لكل الاحتياجات الأساسية من ماء وطعام ودواء، موضحاً ان تحليلاً أجراه برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة خلص إلى أن نصف سكان غزة يعانون من الجوع وأن 9 من كل 10 أشخاص لا يستطيعون تناول الطعام كل يوم.

وأشار الكاتب إلى تحذيرات وكالات الإغاثة الأممية والدولية ومنظمة الصحة العالمية وغيرهم المنظمات من تردي الأوضاع الإنسانية في القطاع.

مخاوف النزوح

ونوّه الكاتب إلى أن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش حذر في منتدى إقليمي في الدوحة، قطر، من احتمال حدوث نزوح جماعي إلى مصر. وقال: «لا توجد حماية فعالة للمدنيين في غزة. وأتوقع أن ينهار النظام العام تماماً قريباً، وقد يتكشف وضع أسوأ».

لكن في نظر كثيرين في العالم العربي، فإن فكرة تدفق الفلسطينيين إلى سيناء هي فكرة غير مقبولة. وعلى مدار أسابيع، رفضت الحكومات العربية احتمال استقبال اللاجئين من غزة - جزئياً لاعتبارات اقتصادية وأمنية، ولكن في المقام الأول بسبب الخوف من عدم السماح للفلسطينيين الذين فروا من غزة بالعودة إلى إلى غزة.

ونظراً لتاريخ الصراع الإسرائيلي الفلسطيني الممتد منذ 75 عاماً، فإن مخاوفهم لا تخلو من المصداقية. ويقول عديد من سكان غزة الذين تحدثوا إلى الصحفيين إنهم يفضلون الموت في أرضهم بدلاً من المغادرة والعيش في المنفى إلى أجل غير مسمى، وهو المصير الذي حل بأجيال من الفلسطينيين في أماكن أخرى.

التهجير القسري

وأوضح الكاتب أن بعض المسؤولين العرب يتهمون الإسرائيليين بهندسة هذه النتيجة عن قصد. وقال وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي خلال عطلة نهاية الأسبوع: «ما نراه في غزة ليس مجرد قتل الأبرياء وتدمير سبل عيشهم، بل هو جهد منهجي لتفريغ غزة من سكانها»، معتبراً أن سلوك إسرائيل في حربها يدخل «ضمن التعريف القانوني للإبادة الجماعية».

وفي مقال افتتاحي بصحيفة لوس أنجلوس تايمز، قال فيليب لازاريني، رئيس وكالة الأمم المتحدة المسؤولة عن اللاجئين الفلسطينيين، إن «التطورات التي نشهدها تشير إلى محاولات لنقل الفلسطينيين إلى مصر، بغض النظر عما إذا كانوا يقيمون هناك أو يجري توطينهم في مكان آخر».

وينفي المسؤولون الإسرائيليون هذه الادعاءات. وقال متحدث باسم وزارة الدفاع الإسرائيلية للصحافيين: «لا

توجد، ولم تكن، ولن تكون هناك خطة إسرائيلية لنقل سكان غزة إلى مصر».

ووفقًا للكاتب، فقد لا تكون هناك خطة حكومية ملموسة، ولكن هناك الكثير من الحديث عن تهجير الفلسطينيين. ويبدو أن وثيقة تسربت في أواخر أكتوبر من وزارة الاستخبارات الإسرائيلية تقترح النقل الدائم والقسري لسكان غزة إلى مصر.

ونشر مركز أبحاث إسرائيلي رائد ورقة بحثية تشجع الحكومة الإسرائيلية على استغلال «الفرصة الفريدة والنادرة لإخلاء قطاع غزة بأكمله». وقد دعا عدد من السياسيين الإسرائيليين اليمينيين وكبار المسؤولين السابقين علنًا إلى إبعاد المدنيين الفلسطينيين، وتدمير منازلهم، وإعادة توطين الإسرائيليين في غزة، أو مزيج من الثلاثة.

وإدراكًا لهذه الأفكار، أصدر المسؤولون المصريون تحذيراتهم الصارمة. وقال وزير الخارجية سامح شكري في اجتماع للجنة في واشنطن الأسبوع الماضي: «هذه ليست الطريقة للتعامل مع الصراع. لا ينبغي معاقبة المدنيين الفلسطينيين ويجب ألا يغادروا أراضيهم». وفي السر، أبلغت مصر إسرائيل والولايات المتحدة أن دخول موجة من اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيها سيؤدي إلى «قطيعة» في العلاقات مع إسرائيل، وفقًا لتقرير نشره موقع اكسيوس.

تعزيز موقف السيسي الانتخابي

وأضاف الكاتب أن تأييد مصر لمحنة غزة عزز الدعم للرئيس عبد الفتاح السيسي خلال الانتخابات الرئاسية التي تستمر ثلاثة أيام والتي بدأت يوم الأحد. ولم يعد انتصار الرجل القوي موضع شك، لكن الأزمة المجاورة ساعدت في تحويل مخاوف الناخبين بعيدًا عن الوضع الاقتصادي السيئ في البلاد ونحو المعاناة الفلسطينية.

يوم الاثنين، توجه وفد من عشرات السفراء في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى الجانب المصري من معبر رفح الحدودي في غزة من أجل فهم أفضل لعمق الكارثة الإنسانية التي تتكشف. وقال ممثل الإكوادور لدى الأمم المتحدة، خوسيه دي لا جاسكا، للصحفيين بعد حضور مؤتمر صحفي: «الحقيقة أسوأ مما يمكن أن تتحدث عنه الكلمات».

وجاءت زيارة المبعوثين بعد أن استخدمت الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) ضد قرار لمجلس الأمن يوم الجمعة دعمه 13 من أعضاء المجلس الخمسة عشر، والذي يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار. وكثفت هذه الخطوة التدقيق في نهج إدارة بايدن تجاه الأزمة، والذي يتضمن حماية إسرائيل من الانتقاد الدولي ودعم جيشها بالسلاح بينما تتملق نظرائها الإسرائيليين للحد من الأضرار المدنية في حملتهم في غزة.

وقال الصفدي، وزير الخارجية الأردني، في المنتدى المنعقد في قطر: «هذه حرب لا يمكن الفوز بها. لقد خلقت إسرائيل قدرًا من الكراهية التي ستطارد هذه المنطقة، والتي ستحدد الأجيال القادمة».

ميدل إيست أي: الانتخابات المصرية شابها ترهيب الناخبين والرشاوى بينما يستعد السيسي لولاية ثالثة

(ترجمات . ميدل إيست آي)

تابعت الصحف الأجنبية اليوم الأخير من إدلاء المصريين بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية المصرية والتي تنتهي الثلاثاء.

وفي هذا الصدد قال موقع ميدل إيست أي إن الأجهزة الحكومية حشدت الجمهور بنشاط للتصويت للرئيس عبد الفتاح السيسي مع بلوغ الانتخابات يومها الثالث والأخير.

وتهدف جهود الحشد، التي تنطوي إلى حد كبير على رشاوى وترهيب، إلى تأمين دعم واسع النطاق للسيسي، ذلك أن ارتفاع نسبة إقبال الناخبين أصبح مقياساً حاسماً لشعبية الرئيس الحالي في غياب أي متنافسين جديين.

وذكر الموقع أن السيسي في وضع يسمح له بتأمين ولاية ثالثة تمتد حتى عام 2030، وسط ظروف اقتصادية صعبة والصراع المستمر على حدود البلاد مع غزة.

عرض منظم

ورصد الموقع عدد من الحالات التي تظهر إجبار أصحاب العمل والأجهزة الحكومية للموظفين والعمال على التصويت أو تقديم رشى للتصويت، ومن تلك ما حدث في اليوم الأول عندما نقلت حافلات جهزها أصحاب المصانع والشركات في العاشر من رمضان للعمال للتصويت للسيسي في إحدى اللجان بمدرسة السادات الثانوية للبنات.

ومع مرور شاحنة تابعة لمحطة OnTV الموالية للسيسي، بدأ العمال في الهتاف «نحبك يا سيسي».

وفي غضون ذلك، التقط متطوعون من حزب مستقبل وطن، الداعم البرلماني الأساسي للسيسي، لقطات عن قرب للعمال المجتمعين بالكاميرات. وكان العمال، الذين تركوا واقفين لمدة ساعة ونصف، جزءاً من عرض منظم بشكل واضح.

أوامر وتهديدات

ونقل الموقع عن أحد العمال ويدعى حمدين، عامل تغليف يبلغ من العمر 34 عاماً، قوله إنه أُمر بالذهاب للتصويت، وأن هناك تهديدات بأن أي غياب سيعاقب عليه بخفض الرواتب.

وقال: «كنا الوردية الأولى، وستأتي الوردية الثانية في الطريق الساعة 5 مساءً، وستذهب وردية منتصف الليل يوم الاثنين». وأضاف: «جاء رؤساؤنا وأعضاء البرلمان للتحدث إلى المحطات التلفزيونية والصحافة ولم يأت أحد للتحدث إلينا أو يسألنا عما نفكر فيه».

وردد سمير، وهو عامل من أسيوط يعمل في مصنع للوجبات الخفيفة، مخاوف مماثلة بشأن عملية التصويت.

وقال للموقع: «أمرونا بتنفيذ الأوامر. من العاقل الذي سيصوت لشخص أجبر آلاف الرجال على العمل في وظيفتين، وربما ثلاث وظائف فقط لتوفير حياة كريمة ؟»

أزمة اقتصادية

خلال فترة السيسي منذ عام 2014، شهد الاقتصاد المصري انكماشاً ملحوظاً. وتضاعفت ديون البلاد أكثر من ثلاثة أضعاف، وانخفضت قيمة الجنيه بأكثر من النصف، مما دفع ملايين آخرين إلى الوقوع في براثن الفقر.

الحشد الديني

وفي غضون ذلك، شاركت شخصيات ومؤسسات دينية بارزة في جهود حشد الجمهور للتصويت، وفقًا للموقع.

نشرت وزارة الأوقاف، الجهة الحكومية المسؤولة عن الخطاب الديني في المساجد، الجمعة، نص خطب الجمعة التي حملت عنوان «الإيجابية»، والتي حثت المصلين على التصويت باعتباره واجبًا وطنيًا.

وقال وزير الأوقاف محمد مختار جمعة، السبت، في مؤتمر صحفي، إن التصويت واجب وطني.

وفي سياق مماثل، أصدرت دار الإفتاء، ثاني أهم مؤسسة إسلامية في مصر، بيانًا حثت فيه الجمهور على المشاركة في الانتخابات. وجاء في البيان أن «كل من يمتنع عن الإدلاء بصوته في الانتخابات الرئاسية هو آثم شرعًا».

منذ يوم السبت، نشرت وسائل الإعلام الموالية للحكومة تقارير متطابقة لتذكير القراء بالقانون رقم 45 لعام 2014 بشأن ممارسة الحقوق السياسية، والذي يحدد عددًا من العقوبات المتعلقة بالانتهاكات والجرائم في العملية الانتخابية.

سلع غذائية مقابل التصويت

في المنطقة الفقيرة بجزيرة الوراق، وصلت عشرات المسنات إلى مدرسة الوراق الثانوية للتصويت يوم الأحد بعد إعطائهن أوراقًا تحمل أرقامهن الانتخابية لتسهيل التصويت.

أم عطية، ربة منزل تبلغ من العمر 56 عامًا، حصلت على البطاقة أمام أعضاء حزب مستقبل وطن، ووعدت بأنها إذا أعادتها مع تأكيد أنها صوتت، فستحصل على كرتونة سلع غذائية.

وقالت أم عطية للموقع: «في مناطق أخرى، يقدمون 250 جنيهًا مصريًا [8 دولارات] وأكياس سكر. وأنا أفضل كرتونة السلع الغذائية. سيقول الناس نعم لأي شيء إذا أعطوهم الطعام. انظر إلى ما دفعونا إليه!». واضطرت أم عطية إلى قطع المقابلة مع الموقع عندما اقترب أحد المتطوعين.

وقال المتطوع، الذي رفض ذكر اسم أو وظيفته، إن «كل شخص في جزيرة الوراق يحب السيسي وسيصوت له دون حوافز أو أموال»، ورفض التعليق على تقديم سلع غذائية للمصوتين.

أمام المدرسة نفسها، قالت صفاء، 57 سنة، عاملة نظافة في مستشفى الوراق، إنها أمرت من مشرفيها بالذهاب للتصويت وإلا فإن اليوم سيعتبر إجازة غير مدفوعة الأجر.

وقالت: «أقسم أنني لم أكن لأحضر إلى هنا أبدًا. لكن ماذا يمكننا أن نفعل؟ لقد هددوا رزقي ولا يمكنني المخاطرة بذلك»، مضيفة أنها لم تصوت للسيسي لكنها أبطلت صوتها.

وقالت: «سوف يفوز بلا شك. لقد رأينا هذا منذ أن كنت طفلة. كيف يمكنني التصويت للفقر والإذلال ؟ الناس يشترون هياكل وأرجل الدجاج والبعض الذي أعرفه يأكلون من القمامة ويشترون طعامًا مستعملًا لإطعام أطفالهم».

ليس بعيدًا عن الوراق حي الطبقة الوسطى في الدقي، في لجنة التصويت بمعهد الزراعة، كانت الكاميرات والصحفيون ينتظرون وصول رئيس البنك المركزي المصري حسن عبد الله والتصويت يوم الأحد.

وقال زوجان في الستينيات من العمر، حسن وإكرام، اللذان خرجا للتو من مركز التصويت إنهما صوتا للسيسي لأنه قائد

عسكري قوي يواجه التحديات التي تواجهها البلاد، وهو عقبة أمام عودة الإخوان المسلمين.

وقالت إكرام، مدرسة موسيقى سابقة في المعهد العالي للموسيقى، إنه لا توجد قوة سياسية أخرى يمكنها أن تحكم دولة كبيرة ومعقدة مثل مصر.

وفي حي جاردن سيتي الراقي، كانت هناك تقارير عن إجبار عمال المتاجر وحراس الأمن ونادلي المقاهي على المشاركة في التصويت في الصباح الباكر في مدرسة قريبة تحت تهديد بعواقب من أجهزة الأمن.

وكشف عوضين، وهو حارس أمن يبلغ من العمر 40 عامًا يعمل في أحد مباني الحي، عبر الهاتف أنه أُجبر وأربعة آخرون على الأقل على التصويت.

وأوضح أن «ضباطًا من مركز الشرطة صادروا بطاقاتنا الهوية أمس [السبت] وهددوا بعدم إعادتها ما لم نلتزم بالتصويت».

وسط تقارير مماثلة عن ترهيب الناخبين وإكراههم، خضعت صحيح مصر، وسيلة التحقق من الأخبار، لتحقيق حكومي بعد أن كشفت أن الشركة المتحدة المملوكة للمخابرات فرضت تعليمات صارمة على وسائل الإعلام بعدم نشر محتوى يظهر توزيع الأطعمة للناخبين أو الأشخاص الذين يُنقلون إلى مراكز الاقتراع.

في المقابل،ه استعرض الموقع بعض آراء المؤيدين للسيسي والذين يعتبرون وجوده ضرورة للاستقرار وبالتالي يجب تحمل بعض الصعاب، ونقل الموقع عن أحد المتطوعين قوله: «الاستقرار والسلام أهم الأشياء التي نصوت لها. انظر إلى ليبيا وغزة والسودان، إنهم في حرب أهلية ويواجهون الإرهاب».